جمعية بيت جالا التعاونية
نموذج للتعاون الشعبي في وجه الاستغلال

وجهت جمعية بيت جالا، التعاونية الاستهلاكية الدعوة الى اعضاء الهيئة العامة للاجتماع، لمناقشة كشف الميزانية النصف سنوي واقراره، ولمعالجة مختلف المشاكل التي تواجهها هذه الجمعية الجديدة، التي تعتبر الثانية من نوعها بعد الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في بيت جالا.

التأسيس

تأسست جمعية بيت جالا التعاونية الاستهلاكية في ١٩٧٧.٦.١٠، وحسب ما ينص قانون الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، يجب ان يتالف راسمال الجمعية - المزمع تكوينها - من عدد غير معين من الاسهم قيمة كل سهم منها دينارا اردنيا، ويجوز تسديدها باقساط حسب ماشورة الهيئة العامة، ويساهم كل عضو ب ١٠ اسهم كحد ادنى من راسمال الجمعية. ويقدم طلب تاسيس الجمعية الى مدير التعاون في المنطقة. لقد بلغ رأس المال الاسمي لجمعية بيت جالا ٣٦٦٫١٧٢ ليرة اسرائيلية اقتطع منها حوالي ١٣١ الف ليرة كمصاريف تاسيسية. وشارك في المساهمة ٣١٠ عائلة، دفعت كل عائلة منها ١٠٨٢ ليرة اسرائيلي تقريبا.

ولاخراج المشروع الى حيز الواقع تشكلت في البداية هيئة تاسيسية من ٣٦ شخص، اختارت من بينها هيئة ادارية تتكون من ٩ اشخاص، بالاضافة الى هيئة مراقبة تتالف من ٣ اشخاص، مهمتها مراقبة سير نشاط الجمعية والتحقيق بالشكاوي ومنع الاهمال.

يعمل في فرع الجمعية الرئيسي ٣ موظفين، وتبلغ مساحته حوالي ١٢٠ مترا مربعا وهو ملك للبلدية حيث تم استئجاره ب ٥٠ دينارا اردنيا في الشهر.

وتتلخص شروط العضوية بان يكون العضو (او العضوة) من سكان بيت جالا، واتم الثامنة عشر من عمره او عمرها والا يكون عضوا (او عضوة) في جمعية اخرى تتعاطى العمل ذاته.

الهدف

ان المؤسسة التعاونية تهدف الى التوصل لما فيه خير المجتمع باقل النفقات في الموارد البشرية - والمادية - والمالية. وبالاضافة الى ذلك فانها تقدم نموذجا للمشروع الاقتصادي المعتمد على الذات.

يقول المسؤولون في الجمعية، بانها نتاج مساهمة اهل البلد ١٠٠ بالمئة ولم تتلق هذه الجمعية اي نوع من التبرعات او المساعدات من اية جهة كانت، كما انها رفضت جميع عروض المساعدات المشروطة، ويقول هؤلاء المسؤولين "نحن نستمد ارصدتنا من المساهمة الشعبية فقط". وبالاضافة الى ابراز اهمية التعاون الشعبي وقدرات المواطنين على العطاء في ظل المشروع التعاوني كان من اهداف الجمعية وقف استغلال التجار وحماية المستهلك البسيط بقدر الامكان من تقلبات السوق الرأسمالية مثل عدم ثبات الاسعار وارتفاعها المستمر، واختفاء المواد التموينية الضرورية لقد ادى وجود الجمعية الى تحديد نسبة الارباح لدى تجار البلدة".

وتحقق الجمعية من خلال مبيعاتها نسبة معينة من الربح لا تتجاوز في متوسطها الـ ٥ بالمئة. ويتم توزيع الارباح على المساهمين في اواخر السنة المالية حسب ما ينص قانون الجمعيات التعاونية كما يلي: ١٠ بالمئة من الربح الى احتياطي رأس المال وذلك لتوسيع مشاريع الجمعية، ٦ بالمئة من الربح كفوائد للاسهم. اما المبلغ الباقي فيوزع على المساهمين بنسبة مشترياتهم من الجمعية، وهذا يعني انه كلما زادت مشتريات المساهم من الجمعية زادت حصته من الارباح.

وتامل الجمعية ان تتغلب في القريب العاجل على بعض الصعاب التنظيمية والتي تتعلق بدور لجنة التسعير في تحديد وضبط الاسعار بانتظام، وبدور

تحقيق «ابو عفيف»

المشاكل

لقد ادى وجود الجمعية الى كسر احتكار السوق، من قبل عدد من التجار. وكان من الطبيعي ان يتصدى هؤلاء وحلفاؤهم لهذا المشروع.

ان اكبر ما يخشاه الراسمال التجاري بالتحالف مع الفئات الرجعية، هو ظهور اشكال الاقتصاد التعاوني في الريف، وهذه الفئات بالذات حاولت منع قيام الجمعية وعرقلة اعمالها بعد ذلك. يقول المسؤولون في الجمعية، لقد استعملوا ضدنا اسلحة المضاربة والتشهير وبث الاشاعات ولقد وصل الامر ببعض الناس تحريض الوكلاء التجاريين بالا يتعاملوا مع الجمعية اطلاقا ولكن ايا من هذه الاساليب لم ينجح، لاننا نتمتع بمساندة الفئات الشعبية من الناس.

لجنة المشتريات في تامين السلع التموينية من مصادرها وبارخص الاسعار.

مشاريع المستقبل

تؤكد التجربة القصيرة من عمر جمعية بيت جالا التعاونية الاستهلاكية بانها قد استطاعت الوقوف على قدميها، وهي تعتبر الان من اكبر الجمعيات الاستهلاكية في الضفة الغربية. وقد تبين من كشف الميزانية حتى ١٢.٣١، ان هنالك ٨٠ الف ليرة لصالح الجمعية، ادرجت تحت بند فروق عملة وذلك نظرا للانخفاض الزاحف في قيمة الليرة الاسرائيلية، كما تم فتح فرع جديد للجمعية في بداية الشهر الحالي نتيجة لتجاوب المواطنين المتزايد ودعمهم.

يقول المسؤولون في الجمعية بانهم سيسعون لفتح فروع لها في كل احياء البلدة. كما سيباشرون بحملة توعية واسعة من بيت الى بيت حول اهداف الجمعية وانجازاتها ومشاريعها في المستقبل. وفي النهاية توجه المسؤولون في الجمعية بالطلب من سكان البلدة دعم الجمعية والتوجه اليها وتشجيعها ووقف الدعايات وحملات التشهير والقدح التي يشنها البعض ضدها.

أزمة السكن في القدس تبحث عن حل بعيداً عن الضرائب

هجرة العرب من القدس الى ضواحيها، او تلك الاجزاء التي تدعي بلدية تيدي كوليك، انها غير مضمومة حسب "القوانين الاسرائيلية" مثل ابوديس، العيزرية، الرام وما شابه، لم تعد مقتصرة على الفئات الشعبية من السكان، بل اتسعت لتشمل قطاع الملاكين الصغار ايضا. وتكشف الحقائق والارقام ان البلدية، تلعب دورا حاسما في هذا المجال. وتكون النتيجة تخلص هؤلاء الملاكين الصغار من اراضيهم او بيوتهم داخل حدود القدس والانتقال الى الضواحي والتي ما تزال معتبرة جزء من الضفة الغربية - وغالبا ما يكون الفرق بين البناء والارض السابقين والبناء والارض الحديثين عدة امتار فقط والاسباب تعود الى شروط البلدية القاسية.

وعلى سبيل المثال، ان التخييص في الاماكن، التي تعتبرها البلدية حدودا لها يجب ان يراعي شروطا معينة ومن هذه الشروط كما يقول السكان ا) الا تكون مساحة الارض اصغر من ٧٠٠ متر مربع ب) يجب الا تتعدى مساحة البناء ٢٥ بالمئة من مساحة الارض ج) اقتطاع قسم من الارض الى المصلحة العامة (اي الى البلدية) هذا بالاضافة الى الرسوم الباهظة نستنتج ان مجموع هذه الشروط لا تنطبق على اصحاب القطع الصغيرة من الارض وذوي الدخل المحدود من المواطنين، الذين يتهربون من ضيق المكان وارتفاع الايجارات ويحاولون بناء مساكن شعبية لهم خارج "حدود البلدية" ويجب الا ننسى ضريبة المساحة على المساكن التي تتجاوز دائما اجرة المسكن، والنتيجة ان المواطنين العرب لا يعانون من الضم فقط بل يعانون منه مع دفع الثمن.

تعيين مراقب بناء لمدرسة بنات بيت ساحور

بيت ساحور - يتحدث المواطنون عن تدخل نائب رئيس البلدية في تعيين موظف لم يحصل على اعلى الدرجات في الفحص الذي اجراه مهندس الاسكان لهذا الغرض. وعن تدخله ايضا للضغط على عدد من اعضاء المجلس البلدي لزيادة الراتب المقرر لهذا الموظف على حساب موازنة البلدية.

ومع قناعتنا بان الراتب المقرر لا يكفي الا ان تعميل الزيادة لموازنة البلدية المثقلة اصلا بالاعباء، يبقى غير مفهوم!

تنامي مكانة الفكر اليساري بين الشباب

بمناسبة يوم الكتاب، اقيمت معارض للكتب في مختلف مدارس الضفة وانديتها. وقد لوحظ بوضوح اقبال الطلاب والشباب الكبير على الكتب ذات التوجه اليساري من بين جميع الكتب المعروضة. وفي نفس الوقت لوحظ احجام الشباب عن شراء كتب الفكر الرخيص. ويستخلص من هذا بداهة، استمرار تصاعد سمعة ومكانة الفكر اليساري في اوساط شبيبتنا بما تمثله من امل حقيقي وواقعي في بناء مستقبل مشرق لبلادنا

من اسعد الاسعد

«ستوك» البضائع الاسرائيلية تسوّق في الضفة والقطاع

يشكو المواطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة من سوء البضاعة الاسرائيلية التي يضطرون لشرائها من الاسواق المحلية،

واهم هذه المواد، لوازم البناء على لختلاف انواعها، ويحدث ان يشتري احد المواطنين حماماً، يفاجأ هذا المواطن، حين يتعاون مع احد الناس على حمل ما اشتراه، بتجوله الى قطعتين او اكثر دون ان يرتطم بشيء، ويعتقد المواطن طيب القلب، ان الكسر تسبب عن خطأ في حمل البضاعة، او اي سبب اخر يتعلق بالمواطن نفسه، ولا يخطر بباله البضاعة نفسها.

اين يكمن العيب

في شهر نيسان من كل عام، اي بعد انتهاء المصانع والشركات من اقفال حساباتها، تبدأ البضاعة المذكورة ومثيلاتها بالظهور في الاسواق، اما كيف تظهر، فهذا ما سنحاول ان نجيب عليه فيما يلي، من خلال لقاءات عديدة مع مواطنين اشتروا هذه البضاعة من اسواق

قلنا ان السنة المالية تنتهي مع بداية شهر نيسان من كل عام، وفي هذه الاثناء تتراكم في مخازن الشركات والمصانع كميات كبيرة من البضائع - ستوك - التي تحوي بين ثناياها خللا معيناً، وعيباريما كان اكتشافه صعبا على المواطن العادي - طيب القلب - والمصانع والشركات تقف امام خيارين، اما ان تبيع هذه البضاعة وتتخلص من ضريبة الاربعة ونصف بالمئة التي تفرض على البضائع المتبقية "ضريبة دخل"، واما أن تكدس هذه البضائع في مخازنها وتخسرها، او تخسر من قيمتها، بالاضافة الى دفعها للضريبة الانفة الذكر، وامام هذين الخيارين، فهي تختار الخيار الاكثر ربحا، وتبدأ بالبحث عن شركة تسويق لبضائعها، ولان القانون يمنعها من بيع هذه البضائع في

سعرها سيكون زهيداً جداً، ويصعب تسويقه، ولذلك فهي تتوجه الى شركات التسويق، وتشترط المصانع على هذه الشركات ان تسوق هذه البضائع في اي مكان عدا الاسواق الاسرائيلية، وعليه فان شركات التسويق لا تجد امامها غير اسواق الضفة الغربية والقطاع، فتتفق مع تجار من هذه المناطق تبيعهم البضاعة المذكورة وتشترط عدم بيعها في غير مناطقهم، وتمتنع هذه الشركات عن البيع لتجار مدينة القدس العربية خوفا من تسرب بعضها الى الاسواق الاسرائيلية، بعض التجار العرب وللاسف يتواطأ مع هذه الشركات وهذه المصانع ويبيع هذه البضائع للمواطنين العرب، على انها بضاعة صنف اول، اذا كان العيب مخفيا ولا يرى بالعين المجردة،

يشترون البضاعة باثمان رخيصة نسبيا، على الرغم من بيعهم لها باثمان عالية للمواطنين العرب.

من هنا يتضح جوابنا على سؤالنا في بداية الحديث عن العيب واين يكمن.

ما العمل

ازاء هذا التلاعب والغبن اللاحق بالمواطن العربي، من قبل شركات ومصانع اسرائيلية بالتعاون مع بعض التجار العرب، فان المواطن العربي مطالب بان يفتح عينيه واذنية جيدا عند شراء اي قطعة من قطع مواد البناء، ويفحصها جيدا بنفسه، ولا بأس بالاستعانة باحد معارفه من اصحاب المعرفة في هذا المجال، الذين يتلمس فيهم الثقة والامانة، اما الشق الثاني، فإن الغرف التجارية، التي لا تتدخل في مثل هذه الامور كما اتضح من سؤالنا لبعض التجار في مدن الضفة الغربية، هذه الغرف مطالبة بتشديد رقابتها على التجار لوقف الغبن اللاحق بالمواطنين، ومطالبة السلطات بمنع تسويق هذه البضائع بالضفة الغربية وقطاع غزة، كما